معها، مع نضوب مصادر رؤوس الأموال في العالم الغربي والمتجهة الى اسرائيل؛ وذلك، بالطبع، في اطار ملائم ومناسب للتوسع الاقتصادي الاسرائيلي.

اسرائيل امبريالية بالمعنى الاقتصادي

ان احتلال اسرائيل للاراضي العربية منذ سنة ١٩٦٧ حوّل الاقتصاد الاسرائيلي الى اقتصاد امبريالي، بمعنى انه يعتمد، في حسن ادائه (وحتى في بقائه في مثل حالة المياه)، على الموارد الاقتصادية التي في حوزته في الاراضي المحتلة، وخاصة القوى العاملة والمياه.

وهناك من يرى ان اسرائيل ما زالت تقوم بدور الوسيط ، أو الاداة الامبريالية (sub-imperialism)؛ بمعنى ان المرحلة التي تقوم فيها اسرائيل بتصدير رأس المال الى الخارج، وتصبح عائدات ايراداتها قائمة على استغلال ثروات غيرها من الدول، هو وضع لم يصل اليه الاقتصاد الاسرائيلي بعد.

ولكن نجد ان اسرائيل، من الناحية الاقتصادية ـ السياسية، قد تحوّلت، فعلاً، الى اقتصاد امبريالي اقليمي (regional imperialism)، وذلك قائم على احتياجاتها للنمو خارج حدودها. حيث ان مشاكل الاقتصاد الاسرائيلي هي مشاكل نمو، ولن تحل تلك المشاكل الا بمزيد من النمو، خاصة توسيع نطاق السوق أمامها، سوق الدول العربية هذه المرة.

واسرائيل لا تستطيع تحقيق هذا الأمر بدون «ميكانزم» الحرب ـ السلام، أي فرض سلام ما، بالقوة، على الدول العربية المجاورة. ولعل ما حدث في اتفاقية السلام مع مصر، وما حدث في لبنان، يقدم البرهان على ذلك. كما ان اسرائيل تشترط مع فرض سلام ما اقامة علاقات طبيعية كاملة، وخاصة تبادل المنتجات والسلع. وخير مثال، في هذا المجال، هو ان المناطق العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ قد تحولت الى «مجال حيوي» لاسرائيل، تقوم فيه باستيراد الأيدي العاملة الرخيصة والمواد الخام، وكسوق لاستهلاك المنتجات الاسرائيلية. ويظهر هذا من تصرفات اسرائيل في الضفة الغربية وغزة. اضافة الى ان اسرائيل فرضت على مصر بقاء سيناء كمنطقة عازلة بين الدولتين، تاركة حسم مصير سيناء النهائي للاجيال المقبلة، وكذلك الأمر مع المنطقة الحدودية العازلة مع لبنان.

---

(١) أو كما قيل: و «افندية يهود، ورأسمال أميركي، ويد عاملة رخيصة مصرية»، **حوتام** (ملحق «عل همشمار» الاسبوعي)، ٢٩/٩/١٩٧٨.

(٢) **يديعوت احرونوت**، ٨/١/١٩٧٨.

(٣) *United Nations Statistical Yearbook, 1976*, New York.

(٤) د. محمد دويدار، **الاقتصاديات العربية وتحديات الثمانينات: البترول العربي نقمة أم نعمة ؟** الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٢، ص ٩٨.

(٥) **هآرتس**، ٢٩/٣/١٩٧٩.

(٦) *The Christian Science Monitor*, January 13, 1982.

(٧) **هآرتس**، ٢٩/٣/١٩٧٩.

(٨) موشي زنبار، **معاريف**، ١٥/١٠/١٩٧٨.

(٩) **هآرتس**، ١٦/٤/١٩٧٩.

(١٠) ارنون غفني (حاكم بنك اسرائيل، سابقاً)، **عل همشمار** ، ٢٦/٣/١٩٧٩.

(١١) أمنون كابيليوك، «ازمة الاقتصاد الاسرائيلي»، **لوموند ديبلوماتيك**، ٢٥/٢/١٩٧٧.